الأمم المتحدة

E/CN.3/2014/24

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2013
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والأربعون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٤ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات

إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات

تقرير الأمين العام

موجز

أُعد هذا التقرير وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠١٣. وهو يسلط الضوء على عملية إعداد دليل مجمعي البيانات الخاص بدليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠ (دليل ٢٠١٠). ويصف التقرير العمل الذي اضطلع به فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، ويقدم لمحة عامة عن الأجزاء الرئيسية لدليل مجمعي البيانات. ويتضمن التقرير كذلك معلومات عن منجزات فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير، وبالتالي إقرار دليل مجمّعي البيانات الخاص بدليل ٢٠١٠ للاستخدام من جانب الدول الأعضاء.

* E/CN.3/2014/1.

241213 201213 13-62285 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدّمة

١ – اعتمدت اللجنة الإحصائية، في مقررها ١٠٤/٤١ (انظر E/2012/24، الفصل الأول – باء)، دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠ (دليل ٢٠١٠)[(١)]، مع تسليمها بالتحديات التي تواجهها النظم الإحصائية الوطنية في تنفيذ التوصيات الواردة في الدليل. وشددت اللجنة، بناء على ذلك، على أهمية التوجيه والتدريب في مجال تجميع البيانات، وحثت فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات على تحديد إطار زمني لإعداد هذه المادة التوجيهية حتى تتمكن البلدان الأعضاء من التخطيط لبرامج تنفيذها على ضوئه. وحثت اللجنة أيضا على تنفيذ هذه البرامج في شكل جهود تتم بالتنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية وغيرها من الوكالات الحكومية المعنية.

٢ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أنشأت الأمم المتحدة فريق خبراء معنيا بتجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ومتألفاً من خبراء وطنيين من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إلى جانب أعضاء فرقة العمل. وقد أنشئ فريق الخبراء لضمان أن يكون للبلدان دور نشط في إعداد دليل مجمعي البيانات الخاص بدليل ٢٠١٠، وهو الذي كان من المقرر إنجازه بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وتقديمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين في عام ٢٠١٤.

٣ – ويتضمن هذا التقرير معلومات عن عملية إعداد دليل مجمّعي البيانات وعن محتواه (الفرعان الثاني والثالث)، ويقدم لمحة عامة عن العمل الذي اضطلعت به فرقة العمل (الفرع الرابع). ويتضمن الفرع الخامس الاستنتاجات ومناقشة لسبل المضي قدما.

ثانياً – عملية إعداد دليل مجمعي البيانات الخاص بدليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠

٤ – بدأت عملية إعداد دليل مجمعي البيانات فعليا في آذار/مارس ٢٠١٢ مع انعقاد الاجتماع الافتراضي الأول لفريق الخبراء في منتدى إلكتروني للتناقش، وقد أعقبه مباشرة اجتماع لفرقة العمل عُقد في نيويورك في أواخر آذار/مارس ٢٠١٢. وكان الغرض من هذين الاجتماعين الابتدائيين هو التوصّل إلى اتفاق بشأن نطاق الدليل ومحتواه العام، إلى جانب استعراض المخططات المشروحة لفرادى فصول الدليل. واتفق فريق الخبراء على أن يتألف الدليل إجمالا من خمسة أجزاء رئيسية: (أ) الأطر العامة، بما في ذلك الأطر القانونية

(١) ST/ESA/M.86/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.XVII.14).

والمؤسسية؛ (ب) والمسائل المتصلة بجمع البيانات؛ (ج) والمسائل المتصلة بتجميع البيانات؛ (د) ونشر البيانات؛ (هـ) والمسائل العامة التأثير، بما في ذلك إدارة الجودة والبيانات الوصفية.

٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، جرى تعميم المخطط المحدّث لمحتوى دليل مجمعي البيانات لإبداء التعليقات عليه في إطار جولة تشاور عالمية. وورد ما يزيد قليلا عن ٥٠ ردّا من المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية وغيرها من المؤسسات الحكومية. ورحبت البلدان بالدليل وأعربت عن موافقتها على هيكله العام، من حيث الأجزاء الرئيسية والفصول والمرفقات، ولكنها قدمت عدة اقتراحات فيما يتعلق بمحتوى الأجزاء الرئيسية وبعض الفصول. واقترحت البلدان التوسّع في الاستعانة بالأمثلة على ممارسات البلدان، وشددت على أهمية مراعاة الاتساق بين عناصر الدليل والاتساق مع الأدلة المفاهيمية، وأيّدت إيجاد نسخة إلكترونية للدليل (على شبكة الإنترنت) يجري تحديثها أولا بأول، واقترحت مراعاة اختلاف المسائل المتصلة بتجميع البيانات باختلاف المناطق الجغرافية.

٦ - وجرى استعراض نتائج المشاورة العالمية وبعض المسودات الأولى للفصول والتنظيم المقرر لعملية الصياغة في اجتماع افتراضي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وجرى فيه تحميل ٨٥ مداخلة. وأقرّ فريق الخبراء هيكل تنسيق عملية الصياغة، وتقسيم العمل الذي ينطوي على تلقّي الدعم من خبراء من أكثر من ٤٠ بلدا، وإنتاج الدليل في نسخة مطبوعة وأخرى إلكترونية حيّة، والاستعانة بالمتاح في ذلك الحين من مسودات فصول دليل مجمّعي البيانات للإدراج في الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي[٢] حرصا على الاتساق. وسُجّل رسميا الاعتراف بأن القيمة المضافة لدليل مجمعي البيانات الخاص بدليل ٢٠١٠ تتمثل في زيادة التفصيل في التوجيه المتعلق بفئات التصنيف الموسّع للخدمات في ميزان المدفوعات وتقسيم البيانات حسب البلدان الشريكة، إلى جانب إحصاءات فروع الشركات الأجنبية في الخارج وأساليب الإمداد، وهي نواح لا يغطيها ميزان المدفوعات. وفي الأشهر التالية، أرسل الخبراء نحو ٢٠٠ إسهام (ممارسات قطرية أو أقسام توجيهية) جرى تبويبها وفقا للهيكل المقرر. وجرى استعراض المسودة المجمعة للنص في آذار/مارس ٢٠١٣، في منتدى النقاش الإلكتروني هذه المرة أيضا. وجرى تحميل ما يزيد عن ١٠٠ مداخلة شملت تعليقات على مسائل تتعلق بفصول بعينها. واقترح الخبراء تنقيحات للنص وتغييرات في ترتيب الفصول. ومع أن الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بصفتها أمانة فريق الخبراء، كانت هي الجهة القائمة على تتبُّع جميع التغييرات، فإن تنقيحات الفصول كانت نتاج جهود متضافرة لأربع منظمات (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية،

(٢) Washington, D.C., International Monetary Fund, 2009.

ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة).

٧ - وبعد سلسلة التفاعلات هذه التي شملت ثلاثة اجتماعات افتراضية وجولة تشاور عالمية، اجتمع فريق الخبراء وجها لوجه لمدة خمسة أيام في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٣، حيث جرى استعراض المواد المتعلقة بفصول الدليل الـ ٢٤ جميعها. واتفق ٣٤ خبيرا من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إلى جانب المنظمات الدولية، على المبادئ العامة التي سيتم على ضوئها إنجاز عملية الصياغة وعرض الأمثلة وأفضل الممارسات القطرية وتوحيد شكلها. وبدعم مباشر من فلايمير ماركونكو، المحرّر المتعاقَد معه لتحرير دليل مجمعي البيانات، جرى كذلك استعراض كل فصل من فصول الدليل وتدوين الأعمال المتبقية بشكل واضح. وتقرّر أثناء هذا الاستعراض تقليص الهيكل العام للدليل عن طريق خفض عدد أجزائه الرئيسية من خمسة إلى أربعة، وذلك بدمج الجزء الخاص بنشر البيانات مع الجزء الخاص بالمسائل العامة التأثير، حيث ارتُئي أن الجمع بين موضوع نشر البيانات وموضوع البيانات الوصفية معا في جزء واحد هو النهج الأكثر منطقية. وتم في ختام الاجتماع اعتماد خطة عمل لإنجاز الدليل. وتم بعد ذلك تعميم تقرير مفصل عن اجتماع حزيران/يونيه من ٣٠ صفحة ضمّت الاستنتاجات المفصلة وخطة العمل، وتم إقراره من جانب فريق الخبراء.

٨ - وقد اتُّبعت المبادئ العامة التالية في عملية صياغة دليل مجمعي البيانات:

(أ) سيحتوي الدليل على المفاهيم والتعاريف الواردة في دليل ٢٠١٠ وما يتصل بذلك من معايير، ولا سيما نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨[٣] والطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وعلى إشارات واضحة إلى تلك الأطر المرجعية؛

(ب) ينبغي ألا ينظر إلى الدليل كورقة تحتوي على مناقشات مفاهيمية، بل كوثيقة توضح المفاهيم والتوصيات المتفق عليها لدليل ٢٠١٠ وتقدم توجيهات بخصوص تطبيقها؛

(ج) تتمثل المقاصد الرئيسية للدليل في توضيح المسائل المفاهيمية، والتوجيه بخصوص مصادر وطرق جمع البيانات المتاحة، والتوجيه بخصوص تجميع البيانات التي تم الحصول عليها، وتحديد الممارسات المفيدة في مجال إنتاج الإحصاءات الجيدة النوعية في مجال التجارة في الخدمات؛

(٣) ST/ESA/STAT/SER.8/2/Rev.5 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.08.XVII.29).

(د) ستحتوي النسخة المطبوعة من الدليل على العناصر الرئيسية لهذه الممارسات؛ أما النسخة الإلكترونية الحية المودعة على شبكة الإنترنت فستتضمن تفاصيل إضافية عن المواضيع، وتفاصيل تقنية إضافية، وعددا أكبر من الممارسات القطرية.

٩ - وخلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قام المحرر بمراجعة وتحديث دليل مجمعي البيانات على ضوء هذه المبادئ الحاكمة لعملية الصياغة، وعلى ضوء الاستنتاجات المتفق عليها في اجتماع حزيران/يونيه، بينما تولّت المنظمات القائمة على التنظيم جمع وإحالة الإسهامات الإضافية. ثم عُرضت النسخة المحررة بالكامل لمسودة الدليل على فرقة العمل في اجتماعها المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، ثم جرت مناقشتها إلكترونيا من جانب فريق الخبراء خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وخلال المناقشة الإلكترونية، تبيّن أن هناك توجيهات متصلة ببعض المواضيع لم تزل مدرجة بصيغ مؤقتة، وهو انعكاس جزئي للحاجة إلى تنقيح بعض الأجزاء وتقديم الأمثلة على أفضل الممارسات وفقا لنظام المعلومات الإحصائية الذي يشكل أساس الموضوع. وتبيّن أيضا أن هناك حاجة في بعض المجالات إلى مواصلة العمل على تطوير التوجيهات المتصلة بتجميع البيانات. ولئن كان بعض هذه المسائل غير المحسومة يجري تناوله في منتديات أخرى (مثل فرقة العمل المعنية بالإنتاج العالمي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا)، فقد كانت درجة تعقُّد المعاملات التي تتم في إطار ترتيبات الإنتاج العالمي سببا لتأخّر هذه المنتديات في إعداد التوجيهات. وقد كان لأهمية كفالة الاتساق في توجيهات التنفيذ الدولية حتما تأثير على عملية وضع الصيغة النهائية لدليل مجمعي البيانات الخاص بدليل ٢٠١٠. واتفق فريق الخبراء على إدراج نتائج تلك الأعمال في الدليل في حال أصبحت متاحة في الوقت المناسب، وعلى إدراج إشارات إلى المسائل التي تتطلب إجراءات إضافية إذا لم يكن الحصول على التوصيات متيسرا في القريب العاجل. وبغض النظر عن هذه المسائل، اتُّفق خلال المناقشة الإلكترونية على أن هناك حاجة ماسة إلى إتاحة التوجيهات في أقرب وقت ممكن للمساعدة في تنفيذ دليل ٢٠١٠. ومع إقرار فريق الخبراء بإلحاح الحاجة إلى التوجيهات، فقد اتفق كذلك على أنه ينبغي تقديم مسودة الدليل إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين في عام ٢٠١٤، وإتاحة نسخة إلكترونية من المسودة للقائمين على تجميع البيانات ليستخدموها الآن، على أن توضع في صيغتها النهائية بعد آذار/مارس ٢٠١٤ بفترة معقولة.

ثالثا – محتوى دليل مجمعي البيانات الخاص بدليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠

١٠ – يتمثل القصد من دليل مجمعي البيانات في تحسين إدماج عملية تجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات كجزء من تجميع سائر الإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة، وهو بالتالي يمثل اعترافا ليس فقط بأهمية المعايير الإحصائية لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، بل وبأهمية التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة (منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريبا) والتوجيهات المنبثقة عن الإطار الوطني لضمان الجودة. وعلاوة على ذلك فإن الدليل يولّد على وجه التحديد قيمة مضافة فيما يتصل بتجميع إحصاءات التجارة في الخدمات حسب فئات التصنيف الموسع للخدمات في ميزان المدفوعات وحسب الشركاء التجاريين، وتجميع إحصاءات فروع الشركات الأجنبية في الخارج والاستثمار المباشر الأجنبي من زاوية ارتباطها بأساليب الإمداد في سوق الخدمات الدولية، وتجميع إحصاءات أساليب الإمداد استنادا إلى الإطار التحليلي الوارد في دليل ٢٠١٠.

١١ – وقد روعي في تنظيم الدليل إجمالا تتبُّع التسلسل المنطقي للعملية الإحصائية، ابتداءً بلمحة عامة عن السياق المفاهيمي والقانوني والمؤسسي، ومرورا بعرض تفاصيل عملية جمع البيانات وتجميعها، وانتهاء بمناقشة عدة مواضيع عامة التأثير، منها موضوع نشر البيانات. وكما ذكر أعلاه، يتألف الدليل من أربعة أجزاء رئيسية يرد وصفها أدناه. وقد أتيح النص الكامل لمسوّدة دليل مجمعي البيانات للّجنة الإحصائية كوثيقة معلومات أساسية.

١٢ – ويقدم الجزء الأول لمحة عامة عن الأطر العامة التي تحكم عمل مجمّعي البيانات، ألا وهي الإطار المفاهيمي والإطار القانوني والترتيبات المؤسسية التي ترتكز عليها عملية إنتاج الإحصاءات. ويتضمن الجزء أدلة وإيضاحات بخصوص الاتساق بين المفاهيم والتعاريف المستخدمة في دليل ٢٠١٠ وتلك المستخدمة في نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وروعي قدر الإمكان المواءمة بين المفاهيم الواردة في دليل ٢٠١٠ وبين الأطر ذات الصلة بإحصاءات فروع الشركات الأجنبية في الخارج وإحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي. وهناك أهمية خاصة لأن يراعى في دليل مجمعي البيانات إبراز وشرح مزايا وجود إطار قانوني للحصول على مصادر البيانات ولتقاسم واستخدام مصادر البيانات الأساسية من جانب المؤسسات الوطنية المعنية. وكذلك يعدّ وضع الترتيبات المؤسسية الفعالة من الأمور البالغة الأهمية لإنتاج إحصاءات عالية الجودة.

١٣ - ويبدأ الجزء الثاني، الذي ينصب تركيزه على جمع البيانات، بلمحة عامة عن مصادر البيانات المندرجة ضمن إطار أساليب الإمداد. وإجمالا، هناك أهمية لوجود سجل إحصائي للأعمال التجارية لاتخاذه إطارا للدراسات الاستقصائية يتم بواسطته تجميع نتائج العينات بهدف تغطية الاقتصاد الوطني بأكمله، بيد أن لهذا السجل دورا أهم في تحقيق تكامل الإحصاءات الاقتصادية (التي تشمل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات) بوصفه إطارا مركزيا لأخذ العينات في جميع استقصاءات الأعمال التجارية. وأُدرجت أمثلة لاستقصاءات المؤسسات والمنشآت التي يمكن تطبيقها في جمع البيانات لغرض تجميع الإحصاءات المتعلقة بالأنشطة المقيمة/غير المقيمة للتجارة في الخدمات وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية في الخارج. ويمكن عوضا عن ذلك اتخاذ السجلات الإدارية، من قبيل نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية، مصدرا للبيانات. ويُختتم الجزء الثاني بمقارنة لمجمل المزايا والمساوئ العملية لمصادر البيانات المختلفة هذه.

١٤ - ويتناول الجزء الثالث تفاصيل العديد من المسائل المتصلة بتجميع البيانات، ويوفر التوجيه بشأن كيفية التغلب على بعض الصعوبات المحيطة بخلق التكامل بين مختلف مصادر البيانات المذكورة أعلاه. ويرد وصف للتجارب القطرية، بما في ذلك التحديات والممارسات الجيدة، فيما يتصل بتجميع بيانات فئات معينة من الخدمات في التصنيف الموسّع للخدمات في ميزان المدفوعات، إلى جانب تجميع بيانات فروع الشركات الأجنبية في الخارج وأساليب الإمداد. ويتناول الجزء الثالث أيضا تفاصيل استخدام النماذج والتقديرات لتكملة البيانات المستمدة من الملاحظة الفعلية وتكميلها.

١٥ - ويتناول الجزء الرابع مسائل عامة التأثير من قبيل البيانات الوصفية وإدارة الجودة واستخدام تكنولوجيا المعلومات. وللبيانات الوصفية أهميتها لتكوين الفهم الصحيح لمضمون وتغطية ونقاط ضعف البيانات المبلغ عنها، وهي يمكن أن ترشد المستخدمين إلى تفسير البيانات بالشكل الصحيح. وبما أن لمعظم جوانب عملية جمع البيانات تأثيرا مباشرا على ضمان الجودة، فإن هذا الجزء يتضمن وصفا أكثر منهجية لعملية إدارة الجودة. ومع أن عملية العرض المتكامل لإحصاءات التجارة في الخدمات وتجارة السلع والاستثمار الأجنبي المباشر وفروع الشركات الأجنبية في الخارج ليست بالمهمة السهلة، فإنها عملية ممكنة التحقيق ويجري تناولها في الفصل الخاص بنشر البيانات.

رابعا – فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات

١٦ – ترد تفاصيل تشكيل فرقة العمل وتنظيم أعمالها في تقريرها المقدّم إلى اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين (E/CN.3/2012/23)، المعقودة في شباط/فبراير–آذار/مارس ٢٠١٢. وقد عُقدت بعد ذلك اجتماعات لفرقة العمل كان آخرها في باريس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وكان العمل المتصل بدليل مجمّعي البيانات (انظر الفرع الثاني أعلاه) أحد أهم بنود جداول أعمال هذه الاجتماعات. وتناقش أدناه البنود الإضافية التي جرى النظر فيها.

١٧ – تقوم منظمات دولية شتى (كشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – منظمة التجارة العالمية – مركز التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي) على جمع ونشر إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات حسب فئات التصنيف الموسّع للخدمات في ميزان المدفوعات، وهي بصدد التعامل مع تحوّل البلدان تدريجيا من التصنيف الموسّع الأصلي إلى التصنيف الموسّع لعام ٢٠١٠، وهو انعكاس للاستعاضة عن الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات بالطبعة السادسة. وقد بدأ صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس ٢٠١٢ الإبلاغ عن إحصاءات ميزان المدفوعات وفقا للطبعة السادسة بالاستعانة بأسلوب متفق عليه لتحويل البيانات من نمط الطبعة الخامسة إلى نمط الطبعة السادسة (بما في ذلك حساب التقديرات لعناصر الخدمات المستحدثة في الطبعة السادسة، وذلك بالتعاون مع أعضاء الصندوق) بالنسبة إلى البلدان التي ما زالت تقوم بتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات وفقا للطبعة الخامسة. أما بالنسبة إلى عملية تحويل البيانات إلى نسق التصنيف الموسّع لعام ٢٠١٠ بما يتسم به من زيادة في التفصيل، فهذه عملية أصعب، ولن يتحقق نشر إحصاءات التجارة في الخدمات وفقا للتصنيف الموسّع لعام ٢٠١٠ بشكل كامل إلا عندما يكون هناك عدد كاف من البلدان التي بدأت بالفعل بالإبلاغ عن بياناتها على هذا الأساس (وهو المتوقع حدوثه في عام ٢٠١٥). فعلى سبيل المثال، تصدر الآن منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية مجموعة بيانات مشتركة بشأن أنشطة التجارة في الخدمات (المقيمة/غير المقيمة). ونظرا لكون هذه المنظمات من الجهات الموزعة للبيانات الثانوية، فقد قررت التحوّل إلى عرض البيانات وفقا للطبعة السادسة في عام ٢٠١٥، عندما يكون اللاعبون الرئيسيون في هذه التجارة، مثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، قد بدأوا بتطبيق نسق الطبعة السادسة.

١٨ - وتؤيد فرقة العمل المقترح الداعي إلى إجراء استبيان عن الانضباط المنهجي لعملية تجميع البيانات على أساس التصنيف الموسع لعام ٢٠١٠. ويهدف الاستبيان المتعلق بالانضباط المنهجي إلى جمع بيانات وصفية عن إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات للتعرف على أساليب تطبيق المكاتب الوطنية للتصنيف الموسع لعام ٢٠١٠ والمقارنة بينها، ولإتاحة الفرصة لاتخاذ الممارسات الجيدة أساسا للقياس وتعميم هذه الممارسات. ولن يعمّم الاستبيان إلا بعد الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، عندما تكون البلدان قد بدأت بتطبيق التصنيف الموسّع لعام ٢٠١٠؛ وحبذا لو اتخذ الشكل الإلكتروني على شبكة الإنترنت واستُخدمت في استماراته الشبكية للبيانات الوصفية المعلومات والاستمارات المستخدمة بالفعل من قبل جهات مثل صندوق النقد الدولي.

١٩ - وعُرض على فريق الخبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٣ جدول المطابقة بين التصنيف الموسع لعام ٢٠١٠ وبين الإصدار الثاني للتصنيف المركزي للمنتجات، وهو الجدول الذي وضعته الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بمساعدة من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، ومن المقرر إدراجه في شكل مرفق بدليل مجمعي البيانات نظرا للطلب الشديد عليه من مجمّعي البيانات. وعُرض جدول المطابقة كذلك على فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية كي يبدي انطباعاته الأولية عنه، وسيجري استعراضه رسميا من قبل فريق الأمم المتحدة التقني الفرعي المعني بالتصنيف المركزي للمنتجات. وسيتاح الجدول على الموقع الشبكي لفرقة العمل.

٢٠ - ورحبت فرقة العمل بتقرير صندوق النقد الدولي عن إنجاز تعريف هيكل البيانات في إطار مبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية (SDMX) لأغراض إحصاءات ميزان المدفوعات، بما فيها إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. وتسهيلا للتنفيذ، جرت المواءمة التامة بين قوائم رموز الأبعاد الخاصة بتعاريف هياكل البيانات التي تشكل قاسما مشتركا بين حسابات ميزان المدفوعات والاستثمار المباشر الأجنبي والحسابات القومية. وستشجع فرقة العمل البلدان على اتباع نسق مبادرة التبادل (SDMX) في ما تقوم به من إبلاغ.

٢١ - وبدعم من فرقة العمل، تقوم منظمة التجارة العالمية بتنسيق أنشطة تنمية القدرات من أجل تنفيذ دليل ٢٠١٠. وأتيحت على شبكة الإنترنت قائمة بالأنشطة الجارية (المناسبات الوطنية والإقليمية)، كما أشير إلى أن دليل مجمعي البيانات سيكون أداة مفيدة لتعزيز القدرات الإحصائية. ويمكن الاستعانة بدورة التعلم الإلكتروني، التي أعدها الأونكتاد

ومنظمة التجارة العالمية، كنشاط تحضيري للمشاركين في الحلقات التدريبية لإتاحة المجال لمعالجة المسائل المتصلة بالتجميع بمزيد من العمق في النشاط التدريبي نفسه. وتستخدم منصة التدريب على التجارة (TrainForTrade) الخاصة بالأونكتاد في إعداد دورات التعلم الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، ستجري منظمة التجارة العالمية حصرا للهيئات المموِّلة لمساعدة البلدان على طلب الحصول على التمويل للحلقات التدريبية وغيرها من أنشطة بناء القدرات.

٢٢ - وسيظل تحسين إحصاءات التجارة في الخدمات وفقا للتصنيف الموسع لعام ٢٠١٠ وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية في الخارج يتبوأ مكانة بارزة في جدول أعمال فرقة العمل. ويعدّ تحسين نوعية واتساق البيانات التجارية المفصلة حسب البلدان الشريكة وفئات التصنيف الموسّع للخدمات في ميزان المدفوعات وحصر حالات التضارب بين الجهات المبلغة من الأمور الأساسية لإعداد جداول المدخلات - المخرجات الدولية اللازمة لأغراض الأعمال التحليلية، كتلك المنعكسة في قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - منظمة التجارة العالمية للتجارة في القيمة المضافة وتحليل سلاسل القيمة العالمية.

٢٣ - ولعدد من السنوات، كان اجتماع فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات واجتماع فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع يُعقدان الواحد تلو الآخر مباشرة، مما أتاح الفرصة لمناقشة المسائل المشتركة في اجتماع مشترك كان يُعقد بين هذين الاجتماعين. وثمة تداخل في عضوية فرقتي العمل هاتين، ولكن يراعى جزئيا في عضوية كل من الفرقتين أن يكون الأعضاء منتمين إلى مؤسسات من دول مختلفة تخدم شرائح مختلفة على الصعيد الوطني. ومع ذلك، ثمة تداخل متزايد بين المسائل المتعلقة بتجميع بيانات التجارة الدولية في كل من البضائع والخدمات، حتى أنه ربما يكون من الأنجع دمج فرقتي العمل معا.

خامسا- الاستنتاجات وسبل المضي قدما

٢٤ - كما هو مبين في الفرع الثاني من هذا التقرير، كانت العملية المتبعة لإعداد دليل يتسم بالجودة العالية والوجاهة لمجمّعي البيانات لأغراض دليل ٢٠١٠ عملية متعمقة ومكثفة وشاملة ويمكن اعتبارها نموذجا لتعاون الممارسين في النظام الإحصائي العالمي. وقد وُظّفت في هذه العملية جهود هائلة من جانب خبراء من أكثر من ٤٠ معهدا وطنيا وما لا يقل عن ست منظمات دولية. ومن خلال جولات التشاور العالمية، جرى تشجيع جميع الدول الأعضاء من المراحل الأولى للعملية على إبداء آرائها بخصوص العناصر التي تجدر تغطيتها في الدليل. وأتاحت المناقشات التي جرت في الاجتماعات الإلكترونية الأربعة الفرصة لجمع

التعليقات من العديد من الخبراء على مدى فترات زمنية ممتدّة. ولما كانت مهمة المحرّر فيما يخص العمل المتبقي لإنجاز النسخة الكاملة لدليل مجمعي البيانات قد تم توضيحها جيدا في التقرير الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٣، استطاع أعضاء فريق الخبراء أن يتوصلوا بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى اتفاق على أن نوعية مسودة دليل مجمعي البيانات ترقى إلى المستوى الذي يسمح بتقديم المسودة إلى اللجنة الإحصائية كوثيقة معلومات أساسية، على أن يكون مفهوما أن العمل سيتواصل لوضع اللمسات الأخيرة على المسودة وتجهيزها للإصدار كنسخة مطبوعة بعد اختتام الدورة الخامسة والأربعين للجنة في آذار/مارس ٢٠١٤ بعدة أشهر.

٢٥ - ومع قرب انتهاء العمل على إعداد دليل مجمّعي البيانات، ستستمر فرقة العمل في التركيز على الارتقاء بنوعية إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات ورفع درجة تفصيلها وقابليتها للمقارنة وتوافرها. وللبيانات المتعلقة بالتجارة الثنائية في الخدمات والمفصلة حسب فئات التصنيف الموسّع للخدمات في ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات المتعلقة بإحصاءات فروع الشركات الأجنبية في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر وأساليب الإمداد، أهميتها للعمل الذي يقوم به فريق أصدقاء الرئيس المعني بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية. وفي هذا السياق، تسترعي مسألة خلق التكامل بين إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وإحصاءات الأعمال التجارية مزيدا من اهتمام مجمّعي البيانات الوطنيين. فهذه البيانات المتكاملة تشكل مُدخلا مهما للعمل التحليلي المتصل بسلاسل القيمة العالمية، وتحديدا لتجميع التقديرات المتعلقة بالتجارة في القيمة المضافة.

٢٦ - واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الإحاطة علما بالأعمال التي أنجزها فريق الخبراء المعني بتجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وبالحاجة الملحة لتوفير التوجيهات بخصوص تنفيذ دليل ٢٠١٠، وبالتزام فريق الخبراء بوضع الصيغة النهائية لدليل مجمّعي البيانات بعد آذار/مارس ٢٠١٤ بفترة معقولة. وفي هذا السياق، تدعى اللجنة إلى الإحاطة علما بهذا التقرير، وبالتالي إقرار دليل مجمّعي البيانات الخاص بدليل ٢٠١٠ للاستخدام من جانب الدول الأعضاء.